فى أفق السياسة العالمية

مصر والسودان

إنا لنظلم التاريخ والجغرافيا معاً إذا نحن حسبنا إفريقية بين قارات العالم القديم وقد ظلت فيها مساحات مجهولة وبقاع غير مأهولة وفياف مظلمة لم يكشف عنها التاريخ ولم يعرفها الانسان المتحضر إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، أى بعد كشف أمريكا بثلاثة قرون ونصف قرن وبعد كشف أستراليا بقرنين. ويحق لمصر الحديثة أن تفاخر بما ساهمت من نصيب فى سبيل كشف مجاهل إفريقية وتمدينها فى القرن التاسع عشر. فقد أدى فتح السودان فى عهد محمد على الكبير سنة ١٨٢٢ إلى إرسال بعثات علمية تشبها بحملة بونابرت على مصر للبحث عن المعادن والكشف عن منابع النيل. وقد وصل البكباشى سليم أحد ضباط محمد على البحريين فى ثلاث رحلات قام بها بين سنة ١٨٣٨ وسنة ١٨٤٢ إلى خط عرض ٥ شمالى خط الاستواء قرب غندكرو فى وقت كانت فيه منابع النيل وروافده لا تزال من الأحاجى والطلاسم التى تحاك حولها الأساطير والخرافات. وتعتبر التقارير والأرصاد الجوية التى أعدها البكباشى المصرى من المستندات العلمية الأولى التى كتبت بشأن مجاهل إفريقية.

ثم انبرى لكشف القارة المظلمة فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر رجال كبار النفوس أقوياء العزائم وقفوا أنفسهم لخدمة العلم والدين والانسانية؛ فقام سبيك وجرانت البريطانيان فكشفا بحيرة فكتوريا سنة ١٨٦٢ وجاء بعدهما صموئيل بيكر واستانلى وغيرهما وكشفوا باقى البحيرات الكبرى وأجزاء النيل العليا.

وفى ذلك الوقت الذى أصبح فيه اسم إفريقية كالهند وأمريكا فى القرن السادس عشر يرحل إليها الكاشفون والمستعمرون من جميع أنحاء العالم المتمدن اعتلى إسماعيل عرش مصر، فاضطلعت مصر فى سبيل فتح إفريقية

وتمدين السودان بدور هو أعظم ما قامت به دولة فى هذا السبيل فى التاريخ الحديث .

فقد حدثت عوامل فى عهد الخديو إسماعيل جعلته يهتم بشؤون السودان ووسط إفريقية أكبر اهتمام ؛ إذ فتحت قناة السويس للملاحة فى سنة ١٨٦٩ فعادت إلى مصر أهميتها التجارية من حيث هى أهم وأقصر طريق بين الشرق والغرب ، بل صارت فى هذا الشأن أعظم مما كانت فى أى عصر مضى . وليس من شك فى أن سيادة مصر على الطريق إلى الشرق ومرور خطوط الملاحة فى المياه والموانى المصرية وكشف منابع النيل وسهولة الاتصال بين البحر المتوسط وقلب إفريقية عن طريق النيل ، كل أولئك كانت عوامل قوية من شأنها أن تدفع الخديو إسماعيل إلى أن يأخذ على عاتقه مهمة توطيد سلطان مصر فى وادى النيل وعلى سواحل البحر الأحمر ، وإدخال المبادئ الأولى للمدنية الحديثة فى البلاد التى يخترقها نهر النيل وروافده . وإذا كانت مصر لم تستطع فى الماضى القريب أن تحتفظ بسوريا وبلاد العرب فى عهد محمد على بسبب تدخل الدول ، فقد كان أمامها فى السهول والهضاب التى تكتنف وادى النيل مجال بكر للفتح والتمدين والإصلاح . وقد كتب السفير الانجليزى فى قينا مرة إلى المعتمد الانجليزى بالقاهرة حين اجتمعت الدول على معارضة سياسة محمد على نحو تركيا يقول له : « إذا كان حقا أن غاية مايرمى إليه محمد على من سياسة إنما هى تثبيت عرش أسرته ودعم ملكه ، فليس ثمة مجال أكثر ملاءمة له من قارة إفريقية ؛ فهناك تنقلب أوربا صديقة له ، وتستطيع حينئذ أن تعاهده على عدم المساس بسلامة ممتلكاته فيها . »

وقد استطاع الخديو إسماعيل فى أقل من عشر سنوات أن يمد سلطان مصر جنوبى خط الاستواء فى أوغندة وغرباً فى إقليم بحر الغزال ودارفور وشرقاً إلى بربر وهرر على خليج عدن وإلى قسمايو على المحيط الهندى . أما زيلع فكان سلطان تركيا قد نزل عنها للخديو فى سنة ١٨٧٥ مقابل إتاوة سنوية. وكذلك كانت مصوع وسواكن تحت حكم الخديو بمقتضى فرمان بتاريخ ١٨٦٥ مقابل إتاوة أخرى .

وقد كانت الحكومة التى أسسها إسماعيل لادارة شؤون السودان من القوة والمهابة بحيث كان النظام والأمن سائدين فى جميع الأرجاء ، حتى كان

السياح يجوبون البلاد وهم آمنون كأنهم فى نزهة خلوية . قال المستكشف الألمانى شوينفورت Schweinfurth فى تقرير له : « إن القوة والنفوذ اللذين كانا لمصر من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٨٠ على أراضى النيل الأعلى الشاسعة لم يتمتع بمثلهما أعظم الأمم استعماراً فى التاريخ ، أعنى الانجليز والبرتغاليين وقد كان الأمن فى تلك الربوع السحيقة مستتباً بدرجة ليس لها شبيه من قبل ولا من بعد . »

ولكنها — وا أسفا — كانت وثبة فى الظلام ، وثبة فى القارة المظلمة ! فلم يمض إلا القليل حتى أحست مصر أنها مسوقة إلى الهاوية ، واضطرت إلى إخلاء بلاد بذلت فيها كثيراً من جهدها ومالها ودماء رجالها .

وذلك أنه لما اصطرمت الثورة العرابية فى مصر سنة ١٨٨٢ أغفلت الحكومة المصرية أمر الثورة المهدية فى السودان ، واضطرت إلى الاحتفاظ بمعظم قواتها الحربية لمواجهة الخطر الذى يهدد البلاد حينذاك . ولما انتهت الثورة فى مصر بالاخفاق أصدر الخديو توفيق مرسوماً بتسريح الجيش المصرى كله . وبدأ أولو الأمر ينشئون جيشاً مصريا على نمط جديد . وفى تلك الأثناء استفحل أمر الثوار فى السودان وتوالت انتصاراتهم على قوات الحكومة ، فأخذوا يفكرون جديا فى إخلاء السودان .

ومع أن الحكومة المصرية والرأى العام فى مصر والخارج كان يميل إلى ضرورة إنقاذ السودان من آثار الفوضى والهمجية التى توشك أن تقضى على نتائج الجهود التى بذلها الخديو إسماعيل وأعوانه فى بذر بذور المدنية ونشر لواء الأمن والسلام فى ربوعه — فقد كانت بريطانيا مصممة على ضرورة الاخلاء . وأرسل لورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا خطابه الشهير فى يناير سنة ١٨٨٤ إلى معتمد الحكومة الانجليزية فى مصر ، وفيه يقول : « يجب عند البحث فى المسائل المهمة الخاصة بسلامة مصر أو إدارتها أن تتبع نصائح حكومة جلالة الملكة مادام الاحتلال المؤقت (كذا) مستمرا . وعلى الوزراء والمديرين تنفيذ هذه النصائح وإلا أقيلوا من وظائفهم . » حينئذ لم يسع شريف باشا رئيس الوزراء وقتئذ إلا أن يستقيل محتجاً وتألفت وزارة نوبار باشا وقبلت تنفيذ سياسة الاخلاء مضطرة ، وعين غردون باشا لتحقيق هذا الغرض . ولكن المهديين مالبثوا أن ضيقوا الخناق على غردون ومن معه

من المصريين وحاصروهم حصاراً انتهى فى يناير سنة ١٨٨٥ بسقوط الخرطوم وقتل غردون . وعلى ذلك ترك السودان « يسوى فى مرقه على مهل » . وقد ظل نفوذ الثوار سائداً فى السودان ثلاثة عشر عاماً ، وشمل سلطانهم جميع أرجاء السودان عدا إقليم واحد هو مديرية خط الاستواء، وكان حاكمها الدكتور شنتزلر الألمانى الذى اعتنق الاسلام وأصبح اسمه أمين باشا .

ولما انقطعت الصلة بين مصر وممتلكاتها فى السودان نشأت نظرية خاطئة نادت بها بعض الدول ، وهى أن السودان بعد أن تخلت عنه مصر صار نهباً لمن سبق . وفات أنصار هذه النظرية أن مصر بتركها السودان مؤقتاً لم تتخل عن أى حق فيه ، وأن هذه الحقوق قد كسبتها إما بحق الكشف والتمدين و إما عن طريق الوراثة من تركيا، وقد نص فرمان سنة ١٨٧٣ الذى منحه السلطان للخديو إسماعيل على أن يحكم الخديو جميع ملحقات مصر فى إفريقية بحق الوراثة فى ذريته للأكبر فالأكبر من أبنائه . غير أن ساسة بعض الدول رأوا أن الفرصة سانحة لإشباع بطونهم من تلك اللقمة الدسمة التى تخلت عنها مصر مؤقتاً، فبدءوا يوزعون أطرافها فيما بينهم باذن وعلم من الدولة المحتلة .

أما مصر صاحبة الدار فقد وقفت بعد الاحتلال الانجليزى مكتوفة اليدين مسلوبة الارادة ، ترى الملك الواسع الذى أنشأته فى قلب إفريقية بجهدها ومالها ودماء أبنائها ينهار وتسوده الفوضى ، ثم يتكالب عليه الطامعون من كل حدب وهى لاتستطيع لهم دفعاً ولا ردا ، حتى إذا تهيأت لها ظروف العمل من جديد واستطاعت بمالها ورجالها أيضاً أن تقضى على بقايا الثورة المهدية فى البلاد كان الانجليز إلى جانبها هم المسيطرين الحاكمين ، وانقلبت الأوضاع فصار صاحب الحق تابعاً وأصبح الدخلاء المساعدون أصلاء متبوعين .

ومع أن إعادة فتح السودان قد ردت الحق إلى صاحبه شراعا وقانوناً فان الانجليز أبوا إلا إنكار الاعادة حتى لاتنفرد مصر بحقها ، واعتبروا قمع الثورة فتحاً جديداً للسودان اشتقوا منه شبه حق للاشتراك مع مصر فى إدارته والتشريع له ، ولكنهم لم يجرءوا مع ذلك على الزعم بأن لهم فيه نصيباً من السيادة ويكفى أن نقرأ مقدمة المعاهدة الثنائية لنتبين منها حرص إنجلترا على تفادى ذكر السيادة فى السودان ، إذ جاء فيها : « وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين

اللازمة لها . . . وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى السالف الذكر ، وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل . . . » وأنى يكون للانجليز ظل من السيادة ومصر نفسها صاحبة الحق الشرعى والتى باسمها وباسم خديويها وتحت ظلال علمها سارت الحملة لاستخلاص البلاد من فوضى الثائرين كانت هى نفسها محسوبة داخل نطاق الدولة العثمانية وتحت سيادة السلطان !

لذلك ما كادت الحملة تزحف جنوباً وتكسب معركة أم درمان فى ساعات معدودة من يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ حتى بدأ الانجليز ينفذون الخطة السياسية التى أحكموا تدبيرها ورسموا خطوطها الكبرى من قبل .

وكان الانجليز يعلمون حق العلم أن دول أوربا لم تعد تكترث بشأن السودان بعد أن ثبتت أقدام الانجليز فى مصر ، وأن سلطان تركيا لم يكن يهمه من أمر مصر أو السودان أكثر من أن يرسل احتجاجه إلى الدولة المعتدية فى الوقت المناسب ، ويردد فى احتجاجه ماسبق أن أعلنته الدول فى مؤتمراتها بشأن سلامة أملاك الدولة العثمانية ، وأن فرنسا بعد هزيمتها أمام ألمانيا وامتلاء صدرها حقداً عليها لا تقدر على معاداة بريطانيا أو تصبر طويلا على هجرها ، لاسيما أنه لم يكن لديها من القوة مايجعل لإرادتها وزناً يذكر فى الميزان الدولى . لذلك سارت انجلترا فى سياستها نحو السودان على نهج يعد فريداً من نوعه فى السياسة الدولية . فقد بيتت النية من أول الأمر على ألا تعود مصر وحدها إلى حكم السودان ، حتى لا يتاح لمصر أن تتسع بين تلك الحدود المترامية من البحر المتوسط إلى منابع النيل جنوبى خط الاستواء حيث يتقدم الاستعمار البريطانى حثيثاً من جنوب إفريقية وشرقها ليتصل بوادى النيل ومنه إلى القناة ، وهى المحور الذى تدور حوله جميع الخطط الاستعمارية والدفاعية حتى ذلك الوقت . ثم رأينا الانجليز يزهدون فى ضم السودان إلى أملاكهم ، لا احتراماً لصاحب الحق الشرعى أو مراعاة للعرف الدولى أو برًّا بوعودهم المتكررة بالجلاء عن مصر وبالتالى عن أملاكها ، بل خدمة لمصالحهم الخاصة وصوناً لماء وجوههم أمام الدول ، وأهم من ذلك كله رغبتهم فى التهرب من النفقات الباهظة التى كان يقتضيها إحياء أراضى السودان الشاسعة وتمدين

شعبه وصيانة حدوده . لذلك قرروا أول ماقرروا أن يرفعوا العلم البريطانى إلى جانب العلم المصرى ، وأن تضطلع الحكومة المصرية بنفقات القوات التى سترابط فى السودان مادامت هذه القوات مصرية ، ثم دفع الفرق المالى الذى ينجم حتما عن زيادة المنصرف على الايراد فى بلاد كالسودان ظلت مغمورة فى لجى من الظلام والفوضى والجهل فترة طويلة . ثم استأثر الانجليز بالوظائف الكبرى وتركوا للمصريين الوظائف الصغرى ، وجعلوا كتشنر سردار الجيش المصرى هو الحاكم العام الأول على السودان ، وقلدوه من السلطات مارفعه هو ومن جاء بعده إلى مصاف الدكتاتوريين فى العالم . وقد أرادوا أن يضفوا على خطتهم مظهراً قانونيا يكسبها شيئاً من القوة أمام الدول والأجيال المقبلة، فأعدوا اتفاقاً وقعه فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وزير الخارجية المصرية والمعتمد البريطانى فى مصر . ومع أن مصر حتى قبل الاحتلال البريطانى لم يكن لها بمقتضى الفرمانات السلطانية أن تبرم معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية ، فان انجلترا ارتضت لنفسها أن تعقد ذلك الاتفاق دون أى اكتراث بالقواعد الدولية أو بحقوق الدول الأخرى . ولم تكتف فى الاتفاق باهمال ذكر تركيا صاحبة السيادة الاسمية إذ ذاك، بل نصت أيضاً على أن معاهدات الامتيازات التى كانت لمعظم الدول فى أملاك الدولة لاتسرى على السودان ، كما نصت على عدم قبول قناصل أو ممثلين للدول فى السودان ، مالم تكن براءاتهم قد صدرت من لدن الحكومة الانجليزية ، ولم يكن الغرض البعيد من ذلك كله سوى فسح المجال أمام الانجليز للعمل فى السودان بعيدين عن أية رقابة ، كأنهم هم وحدهم أصحاب البلاد .

على أن الاتفاق كانت تعوزه أركان التكافؤ الدولى بين المتعاقدين . وأول هذه الأركان أن يكون المتعاقدان مستقلين وأن يكون لهما الحق والحرية الكاملة فى التصرف فى موضوع التعاقد . ولم يكن لمصر من هذا شئ حين عقدت الاتفاق مع الحكومة الانجليزية وخاصة بعد أن احتلتها القوات البريطانية . يضاف إلى ذلك أن الفرمانات الممنوحة للخديو لم تكن لتخوله حق عقد المحالفات السياسية ، بل كانت تحرم عليه قطعاً التصرف فى مصاير الأقاليم التى آل إليه حكمها .

ومع هذا كله قد صدر اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ ونفذته بريطانيا

روحاً ونصاً إلى أبعد مدى ممكن ، حتى لم يعد فيه مكان للمشاركة المصرية اللهم إلا فى رفع العلم المصرى وبقاء السيادة الاسمية التى ظلت مثار النزاع بين مصر و بريطانيا إلى الآن .

وقد نص الاتفاق فى المادة الأولى منه على أن السودان يتكون من جميع الأراضى الواقعة جنوبى خط عرض ٢٢ شمالا ويشمل الأراضى التى لم تنجل عنها القوات المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، والأراضى التابعة لمصر والتى أخلتها مؤقتاً فى أعقاب الثورة المهدية ثم استردتها أخيراً القوات المصرية الانجليزية ، ثم الأراضى التى قد تسترد فى المستقبل بالطريقة نفسها .

ونص فى المادة الثانية على رفع العلمين المصرى والبريطانى جنباً إلى جنب فى جميع أرجاء السودان ماعدا سواكن . وعلة هذا الاستثناء أن سواكن لما كانت واقعة على البحر الأحمر فان القوات المهدية لم تستطع إخضاعها فى فترة الثورة ، ولذلك رئى فى أول الأمر إبقاء سواكن وحدها يظلها العلم المصرى وحده وتسرى فيها الامتيازات للأجانب .

ويظهر أن الحكومة الانجليزية أرادت أن تدمغ الواجهة البحرية للسودان بالطابع المصرى وحده ، حتى لاتجرؤ الدول الأخرى على غزو السودان والافتئات على حقوق الخديو . ثم لم تلبث الحكومة الانجليزية أن عدلت عن هذه الفكرة وأدخلت سواكن فى نطاق السودان بمقتضى اتفاق ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ وقد جاء فى مادته الوحيدة : « تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل . »

ونص فى المادة الثالثة من اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ على تعيين الحاكم العام بمقتضى مرسوم يصدره الخديو باقتراح من الحكومة البريطانية . وقد جمع الحاكم العام فى يده جميع السلطات الادارية والتشريعية المدنية منها والعسكرية . ولم يكن عليه من الالتزامات سوى قيد واحد هو إخطار المعتمد البريطانى ورئيس الوزارة فى مصر بالقرارات التى يصدرها . ومقابل ذلك لم تعد القوانين والتشريعات التى تصدرها الحكومة المصرية تسرى على السودان إلا إذا وافق عليها الحاكم العام .وقضت المادة الثانية بعدم امتداد

سلطة المحاكم المختلطة على أى جهة من جهات السودان . كما نصت المادة التاسعة على بقاء الأحكام العرفية سارية فى السودان إلى أن تصدر أوامر أخرى .وقد رأت إنجلترا أن ترضى الدول من الوجهة التجارية بعد أن خيبت آمالها سياسيا فقررت فى المادة السادسة من الاتفاق « أن حرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول » .

وعلى هذا الأساس استندت الحكومة الانجليزية فى إقامة الحكم الثنائى فى السودان شكلا ؛ فكان الغنم كله لانجلترا والغرم على مصر . وقد ذكر لورد كرومر فى كتابه عن مصر الحديثة أن تكاليف الحملات الحربية على السودان بلغت ٢٫٣٥٤٫٠٠٠ جنيه مصرى لم تتحمل منه بريطانيا الا مبلغ ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى . وهذا المبلغ نفسه لم تدفعه الحكومة الانجليزية إلا نكاية بالدول التى اعترضت على حق مصر فى اقتراض مبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه من صندوق الدين لحملة السودان ، فلما سحبتها مصر غير آبهة باعتراض فرنسا وروسيا قاضاها صندوق الدين أمام المحاكم المختلطة وحكمت المحكمة على الحكومة المصرية فتقدمت الحكومة الانجليزية بالمبلغ المذكور ثم نزلت عنه لمصر بعد النصر .

وفى العام الأول من الحكم الثنائى لم يزد إيراد الحكومة على ٣٩٫٥٠٠ جنيه فى حين كان المنصرف ٣٥٦٫٧٥٥ جنيه ، فكان على الحكومة المصرية أن تسد العجز . واستمرت مصر توازن الميزانية بدفع الاعانات السنوية حتى بعد إخراج الجيش المصرى من السودان فى سنة ١٩٢٤ وظل الحال على ذلك حتى قرر البرلمان المصرى فى سنة ١٩٣٧ خفض الاعانة من ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مدة سنة وبعدها تخفض إلى ربع مليون جنيه لسنة أخرى ثم يوقف صرفها بتاتاً ابتداء من سنة ١٩٣٩ ، على أن تسوى الديون التى لمصر بعد ذلك على أقساط سنوية .

على أن إنجلترا لم تكتف بالمساعدات المالية التى كانت مصر تقدمها للسودان ، فانها ما كادت تفرغ من حرب البوير فى جنوب إفريقية فى سنة ١٩٠٢ حتى بدأت تعد العدة لوضع مشروعاتها الكبرى للرى وللمواصلات حتى يمكن أن يعود عليها استعمار السودان بالفوائد الاقتصادية التى كانت تتطلع إليها.

ولكنها سارت فى خطتها بحذر وبطء ، فلم تبهظ مالية السودان باعتمادات لاتقوى على احتمالها، وجعلت تعتمد على مصر تارة وعلى البرلمان الانجليزى والشركات الانجليزية تارة أخرى ، حتى تم للسودان من الأشغال العامة ماجعل إيراد الحكومة يقفز من ١٢٦٫٥٩٦ جنيه فى سنة ١٨٩٩ إلى ٩٢٩٫٩٤٤ جنيه فى ١٩٢٧ مقابل ٢٣٠٫٢٣٨ جنيه و ٥٥٠٫٤٨٩ جنيه للمنصرف على التوالى . وجعل عدد السكان يزيد من ١٫٨٥٣٫٠٠٠ نفس عقب الثورة المهدية — وكان عددهم أكثر من ثمانية ملايين قبل الثورة — إلى ستة ملايين فى سنة ١٩٢٦ وهو الآن أكثر من ستة ملايين ونصف مليون .

وكأنما حسدت انجلترا مصر على مشروعات الرى الكبرى التى تمت فيها فى أوائل القرن العشرين على أثر إنشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط وزفتى ، فجعلت تخص السودان بمشروعات لم يكن كل الغرض منها زيادة العمران فى السودان ، بل كان من أغراضها البعيدة المرمى الاستغناء بالسودان عن مصر عند الحاجة والتفريق بين مصر والسودان ، حتى لاتقوى مع الزمن فكرة الاندماج التى تنادى بها مصر ، ثم إبقاء بعض مفاتيح الرى المصرى فى يد السودان ، حتى إذا جاء اليوم القريب الذى تستقل فيه مصر استقلالا تاما عن إنجلترا وجدت نفسها لا تزال مرتبطة بها ارتباطاً مائيا فى السودان وكأنما قد أصبح السودان بلداً غريباً عن مصر .

وتنفيذاً لتلك الخطة أنشأت الحملة المصرية الانجليزية وهى تزحف جنوباً فى طريقها إلى قمع الثورة ، وأنشئت السكة الحديدية بين وادى حلفا و بر بر ومنها إلى الخرطوم . وقد وصل الخط إلى سنار فى سنة ١٩٠٩ و إلى الأبيض فى سنة ١٩١٢ ، وأنشئ على ساحل البحر الأحمر شمالى سواكن ميناء جديد فى سنة ١٩٠٥ سمى بور سودان ، وقد وصل بينها وبين سواكن الخط الحديدى الممتد من بر بر فى سنة ١٩٠٦ ومنه اتصلت كسلا والقضارف ، وبذلك ارتبطت أجزاء السودان المتباعدة وازداد العمران ونشطت التجارة بوساطة طرق جديدة لا تمر كلها بمصر .

ولما كانت موارد السودان المهمة فى أول الأمر مقصورة على الصمغ العربى وسن الفيل وريش النعام ، وكلها سلع ثانوية كمالية لاتفيد منها المصانع الانجليزية إلا بقدر ضئيل ولا يمكن الاعتماد عليها فى تنمية إيراد الدولة ، فكرت

الحكومة الانجليزية فى مشروع اقتصادى على درجة عظيمة من الخطورة . فقد رأت أن تحول أرض الجزيرة الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق والتى تبلغ مساحتها خمسة مليون فدان منها نحو مليونين أو أكثر صالحة للزراعة إلى أراض يمكن ريها واستنبات القطن فيها واقترضت قروضاً كبيرة بضمان الحكومة لسد نفقات إنشاء قناطر سنار وخزان مكوار على النيل الأزرق وحفر شبكة الترع اللازمة للمشروع . وتكونت فى سنة ١٩٢٦ شركة المزارع السودانية Sudan Plantation Syndicate لتنفيذ المشروع فكان على الحكومة أن تتحمل نفقات التأجير والرى والبحوث العلمية ، وعلى الشركة الرقابة الفنية وحلج القطن وتصديره ، وفى مقابل ذلك تستولى الحكومة على ٤٠ فى المائة من المتحصل ويخص الشركة ٢٠ فى المائة ، ويخصم من الباقى نفقات الحلج والتصدير ... الخ ، ومايتبقى بعد ذلك فللمزارعين ولهم إلى ذلك الانتفاع بالمحصولات الأخرى وأهمها الذرة . وقد بلغت المساحة المنزرعة قطناً ٢٠٠٫٠٠٠ فدان . وليس من شك فى أن المشروع قد زاد فى إيراد الحكومة والشعب زيادة عظيمة ، ولكن يؤخذ عليه ان الشركة التى تقوم بادارته أجنبية غريبة عن بيئة البلاد واقتصادياتها ، وأن المزارعين والفلاحين رغم مكاسبهم مسخرون فيه لمصلحة الحكومة والشركة وأصحاب الأسهم . يضاف إلى ذلك إهمال تربية الماشية فى المشروع وتقلبات أسعار القطن وقلة تدريب الأهالى على حاجات الزراعة والرى الصناعى . ولذلك لم يدهشنا أن نقرأ أخيراً أن الحكومة قررت عدم تجديد الامتياز بعد انتهائه فى سنة ١٩٥٠ .

على أن هذه المشروعات كما أتت ببعض الخير لأهل السودان قد نبهت المصريين كذلك إلى الخطر الذى قد يحيق بهم إذا استغلها الأجنبى ضد مصلحة مصر . ولذلك نشطت الحكومة المصرية إلى درء الخطر عن البلاد بتعلية خزان أسوان و إنشاء قناطر إسنا ونجع حمادى، حتى لا تتعرض أراضى الصعيد العليا للإقفار والجدب . ثم سارعت فى الوقت نفسه إلى درس موضوع الرقابة على مياه النيل دراسة مائية علمية ، واستطلعت فى ذلك آراء خبراء المهندسين المائيين فى العالم ، وكان أول ماقر عليه الرأى إنشاء خزان جبل الأولياء لمنفعة مصر خاصة . وهناك مشروعات مائية كبيرة اقترحها الخبراء مثل إنشاء

خزان بحيرة تانا فى أثيوبيا وخزان بحيرة البرت فى أوغندة وجميعها مشروعات على جانب عظيم من الأهمية والخطورة لمواجهة الزيادة المطردة فى عدد سكان الوادى ولزيادة العمران فى السودان وسيقتضى تنفيذها رءوس أموال طائلة وهى قد لاتثمر الثمرة المطلوبة إلا بعد انقضاء وقت طويل . وهناك فوق النفقات المالية الاتفاقات الدولية التى يجب أن تتم قبل الشروع فى إنجازها فبعض هذه المشروعات كما رأينا واقع فى الحبشة وبعضها فى أوغندة . ومن ذلك يتضح أن موضوع توزيع مياه النيل والسيطرة عليها من أهم المسائل التى يتطلب حلها النهائى جلاء المحتلين عن الوادى أولاً؛ ثم الاتفاق بشأنها أمام الهيئة الدولية المختصة حتى تكون أحكامها ملزمة للجميع ، على أن مشاكل الحكومة الانجليزية لم تنشأ فى السودان إلا بعد الحرب العالمية الأولى وقد سرت إلى البلاد موجة من الحماسة الوطنية التى اجتاحت جميع البلاد المغلوبة على أمرها فى أعقاب الحرب ، على أثر ذيوع المبادئ الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ولسون واعترافه للشعوب بحق تقرير المصير . فقد قامت فى مصر حركة سنة ١٩١٩ وانتقلت منها بطبيعة الحال إلى الضباط والموظفين والمواطنين المصريين الذين كانوا يعملون فى السودان ، ومنهم إلى الشبيبة السودانية المتعلمة.ولكن نظام الحكم العرفى الذى أقامه الانجليز فى البلاد لم يدع مجالا لأية حركةوطنية فى البلاد ، اللهم إلا ثورة على بن دينار سلطان دارفور وكان قد اتفق فى أثناء الحرب مع السنوسيين الذين هاجموا مصر سنة ١٩١٦ من ناحية حدودها الغربية،وانتهى أمره بالاخفاق وذهاب سلطانه .

ولما اضطرت انجلترا إلى إلغاء الحمايه الانجليزية والاعتراف باستقلال مصر فى سنة ١٩٢٢ كانت مسألة السودان من النقط الأربع التى احتفظت بها إنجلترا. وكان المصريون قد تنبهوا فى ثورتهم إلى خطورة مسألة السودان بالقياس إلى مستقبل البلاد الاقتصادى والاجتماعى ، فجعلت مصر تطالب باسترداد حقوقها فى السودان كاملة ، حتى أصبح السودان الصخرة التى تصدعت عليها جهود مصر فى مفاوضاتها مع بريطانيا بشأن الاستقلال . وكان إخفاق المفاوضات التى قام بها سعد زغلول فى سنة ١٩٢٤ مع حكومة العمال الأولى فى إنجلترا أول نذير رسمى بسوء نية الحكومات الانجليزية على اختلاف ألوانها بشأن السودان . وعلى ذلك لم تكد تمضى أسابيع قليلة على عودة سعد من إنجلترا

حتى اغتيل فى القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ سير لى استاك باشا سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان . وكان جواب لورد اللنبى المعتمد الانجليزى على ذلك أنه استغل الفرصة لتحقيق مآرب إنجلترا فى السودان ضد مصر ، بابعاد الجيش المصرى عن السودان ، وتحويل الفرق السودانية إلى نواة لقوة سودانية مستقلة لا يقسم أفرادها يمين الولاء والطاعة لمليك البلاد بل يقسمونها للحاكم العام ، ثم الاستغناء عن الموظفين المصريين فى حكومة السودان ، وأخيراً تهديد مصر بألا تقف حكومة السودان عند حد الـ ٣٠٠٫٠٠٠ فدان فى رى أرض الجزيرة . وقد حاول المصريون ومعهم بعض الفرق السودانية أن يحولوا بالقوة دون تنفيذ قرار الاخلاء ، ولكنهم استجابوا فى النهاية إلى نداء ملك مصر وأذعنوا للأمر الواقع . وقد كان لقرار اللنبى بشأن رى أراضى الجزيرة دون أى اعتبار لحاجة مصر أو لأى وازع إنسانى وقع مخجل فى نفوس العالم المتمدن كله ؛ فقد كان ذلك إحدى العقوبات التى وقعتها الحكومة الانجليزية على مصر أخذاً بثأر السردار المقتول ، وبه كشفت انجلترا الغطاء عن مرامى السياسة الانجليزية من حيث السيطرة على مياه النيل فى السودان ووضع مصر تحت رحمتها إذا أرادت . لذلك عجلت إنجلترا بمحو أثر ذلك القرار الجائر ، فقبلت استقالة لورد اللنبى سنة ١٩٢٥ ، ثم شفعت ذلك بابرام اتفاق مع مصر خاص بمياه النيل فى سنة ١٩٢٩ ، وفحواه تعاون مصلحتى الرى فى مصر والسودان ، والتعهد بعدم قيام حكومة السودان بأعمال فى الرى قد تضر مصلحة مصر ، ثم إنشاء خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض جنوبى الخرطوم ، على أن يكون الخزان لتوفية حاجات مصر خاصة .

ولما عصفت بأوربا جائحة الفاشية والنازية فى سنة ١٩٣٥ واستطاعت إيطاليا أن تتحدى بريطانيا ومن ورائها عصبة الأمم فتهاجم أثيوبيا وترسل إليها جيوشها ومعداتها وطائراتها وغازاتها السامة ثم تستولى عليها ظلماً وعدواناً وتضمها إلى التاج الايطالى — سارعت بريطانيا إلى تحصين مركزها فى البحر المتوسط والبحر الأحمر ،فعقدت اتفاقاتها مع تركيا وسائر دول البلقان،ثم اتجهت نحو مصروكانت تعلم خطورة موقعها بالنسبة إلى قوات إيطاليا؛إذ كانت إيطاليا تستطيع فى وقت

الحرب أن تهاجمها من ناحية حدودها الغربية ، ومن ناحية السودان عن طريق اريترية والحبشة . ولذلك عجلت فى هذه المرة بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ مع مصر . وكان أخطر ماجاء فى هذه المعاهدة خاصا بالسودان ؛ فانه بالرغم من ضعف معاهدة سنة ١٨٩٩ من الوجهة الدولية والقانونيه واحتفاظ مصر بحقوقها كاملة إزاء السودان نصت معاهدة سنة ١٩٣٦ على سريان معاهدة سنة ١٨٩٩ فكان ذلك شبه إقرار من مصربالمعاهدة ، على أن المفاوض المصرى قد احتاط للامر فجعل الاعتراف بالمعاهدة مرتبطاً بالنص على ضرورة تعديلها .

فقد جاء فى المادة الحادية عشرة من المعاهدة المذكورة :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورين ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين .

« والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودان .

« وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بالسيادة على السودان »

وظاهر من هذا النص المبهم أن يكون حق مصر فى السيادة فوق كل مظنة إرضاء للشعور المصرى . وقد نصت هذه المادة على أن الحاكم العام يختار عند التعين فى الوظائف الجديدة المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين إذا لم يتوافر السودانيون الأكفاء ، كما نصت على وجود الجنود المصريين بالسودان إلى جانب الجنود البريطانيين للدفاع عن السودان ، وعلى ألا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شؤون التجارة والملكية والهاجرة ، وجعلت هجرة المصريين خالية من كل قيد إلا ما يتعلق بالصحة والنظام العام .

وتنفيذاً للمعاهدة عينت مصر خبيراً اقتصاديا بالسودان كما عين الحاكم العام سكرتيراً حربيا له من ضباط الجيش المصرى ، وعاد إلى الخرطوم فريق من الجيش المصرى ، واتخذت الاجراءات لانجاز خزان جبل الأولياء فى سنة ١٩٣٧ وأنشأت الحكومة المصرية مدرسة ثانوية بالخرطوم سنة ١٩٤٣ ، كما أنشأت

بعض مدارس أولية فى المناطق التى يكثر فيها الموظفون والعمال المصريون . وجاءت الحرب العالمية الثانية فنشطت بطبيعة الحال حركة الاتصال بين مصر والسودان واشتركت قوات الدفاع السودانية فى الجيش الذى ألفه الحلفاء لغزو إيطاليا فى شرق إفريقية ، وكانوا قد نفذوا إلى شرق السودان واحتلوا كسلا فى سنة ١٩٤٠ ، فتحركت قوة من الخرطوم فى أوائل سنة ١٩٤١ وهاجمت إريترية وتحركت قوة من الجنوب قاصدة الصومال الايطالى، وتقابلت القوتان فى اثيوبيا حيث قضوا على النفوذ الايطالى نهائيا فى شرق إفريقية فى نهاية سنة ١٩٤١ ، وبذلك استطاع الحلفاء أن يكسروا الفك الجنوبى من كماشة المحور كما كسروا فى السنة التالية فكها الشمالى فى موقعة العلمين الشهيرة .

وكان جزاء السودانيين على ما أظهروه من البسالة والولاء فى أثناء الحرب أن قرر الحاكم العام فى سنة ١٩٤٣ شطر بلادهم شطرين يفصل بينهما خط عرض ١٢ درجة شمالا ، ويشمل الجزء الشمالى السكان والقبائل التى تدين بالاسلام وتتكلم اللغة العربية ، وهى فى ثقافتها ومدنيتها تمتاز على القبائل البدائية التى تسكن فى الجنوب وتفصلها عن الشمال المستنقعات والأعشاب التى تكثر فى تلك الأرجاء . وأنشأ الحاكم العام للقسم الشمالى مجلساً استشاريا عماده ثمانية عشر عضواً سودانيا تنتخبهم مجالس المديريات الستة الشمالية . أما المديريتان الجنوبيتان وهما مديرية خط الاستواء ومديرية أعالى النيل فلم تمثلا . وقد أثار هذا التقسيم العرقى سخطاً عاما فى مصر والسودان ؛ لأنه دل على نيات الحكومة الانجليزية ورغبتها فى عدم تمكين المصريين وإخوانهم السودانيين الشماليين من اختراق الستار الكثيف الذى يخفى وراءه جموع القبائل البدائية وما قد تكنه أراضيهم من ثروة للمستقبل .

وقد كان هذا التقسيم مع ما صاحبه بعد انتهاء الحرب من الاستغناء عن قاضى قضاة السودان المصرى وإعلان الحاكم العام عزم الحكومة الانجليزية على بقاء الحالة الحاضرة فى السودان ، وتخويل السودانيين الحرية التامة فيما يتعلق بتقرير مصيرهم فى المستقبل مع عدم إحداث تغييرات تذكر فى حالة السودان السياسية رغم تنبه الوعى القومى فى البلاد وظهور أحزاب قوية تضم الطبقات المثقفة فى البلاد وتهدف إلى جلاء المحتلين وتحقيق الوحدة مع مصر — كان ذلك كله من العوامل التى جعلت مصر تتمسك فى مفاوضاتها مع انجلترا

أولاً ثم فى قضيتها التى ستعرضها على هيئة الأمم المتحدة بحقها الأزلى فى تكوين وحدة دائمة بين الشعبين المصرى والسودانى . و إن الروابط الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التى تجمع بين أهل الوادى كله لتنادى بأن مصر وحدها هى الأداة الدائمة الصالحة لعمران البلاد على مر السنين . أما شركاؤنا السابقون فكفاهم ما أفادوه فى أثناء قيام الشركة بيننا . أما وقد رفعت القوامة على الشركة القاصر وصار من الحتم تصفية حسابنا وشركتنا ، فان من حقنا عليهم أن نطالبهم بأن يخلوا الدار جميعها أسفلها وعاليها وأصحاب الدار أولى بما فيها .

محمد رفعت